التفسير الصوتي لبناء الفعل المجهول

د. صباح عطوي

كلية التربية/جامعة بابل

المقدمة:

دخل الدرس الصوتي ميدان جل علوم العربية ، فاستعين به لتفسير ظواهر نحوية كثيرة([1]) ، ولكنه دخل بغزارة إلى علم الصرف ، إذ فسرت معظم ظواهره صرفيا([2])، والناظر إلى عملية البناء للمجهول واجد أنها قائمة على تغير صوتي يطرأ على الصوائت ، أما الصوامت فثابتة لا تتغير وهي حاملة الدلالة المركزية ، فالفرق بين (كَتَبَ وكُتِبَ) إنما هو في حركة الصوائت في حين لم تتغير الصوامت وظلت محافظة على معنى الكتابة .

والفرق بين سافر وسوفر تغيير الألف إلى واو مدٍ وفتحة الفاء صارت كسرة مع بقاء الدلالة ثابتة تحملها الصوامت ، وكذلك الأمر في (مُسْتَخْرِج ومُسْتَخْرَج) ، أصبحت كسرة الراء فتحة عند صياغة اسم المفعول ، فالأمر فيما نحسب يقوم على تغيير هذه الصوائت ، بل إن قسما من نظام هذا التغيير يقوم على مبدأ مخالفة الصوائت .من هنا جاءت فكرة هذا البحث ، فهي محاولة لدراسة ظاهرة بناء الفعل للمجهول صوتيا وتفسيرها بناء على أمرين ، الأول : أن هذا المنطوق كله مجموعة من الأصوات تأتلف فيما بينها لتكوّن المفردات التي تحمل الدلالات التي يسوقها المتكلم في نظام معين وسيلة لغوية .

والأخر : أن جل الظاهرة الصرفية هي تفسير لكينونات لغوية حاول القدماء إيضاحها ثم تبعهم الدارسون المحدثون في التفسير ، وربما اختلفوا في أداة التفسير عنهم .غير أن المحصلة واحدة إذ يجمع عمل الفريقين أن صنيعهم كائن على هامش اللغة وليس على ذاتها ، فتفسير أصل الألف في (قام وباع) مثلا هو أصل افتراضي وليس نطقيا ، ولعل هذا هو الذي شجع الدارسين وسوغ عملهم .

ومنه نستمد العون والتوفيق

بناء الفعل للمجهول

<u>في الاصطلاح :</u>

ذهب غير واحد من الباحثين إلى أن الاصطلاح (ما لم يسم فاعله) اصطلاح كوفي ، يقابله عند البصريين اصطلاح الفعل الذي بني للمفعول أو المبني للمجهول([3]).ويبدو أن جل الباحثين قد اعتمدوا على النقل ، لا الرجوع إلى منابع هذا المصطلح في أمات كتب المذهبين ، مما أوقع بعضهم في تناقض عند كلامهم على هذا المصطلح ، فبعد أن قرر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) في الصفحة 121 ، أنه من مصطلحات الكوفيين الخاصة في باب المرفوعات ، عاد في الصفحة التي تليها ليقول : ((على أن ما لم يسم فاعله قد استعمله البصريون أيضا كالمبرد وابن السراج والزجاجي وابن جني وغيرهم كثير)) ، وقد أحال على كتبهم ، أقول : كيف يكون خاصا بالكوفيين وقد استعمله البصريون باعترافه هو ؟

---

[1]() ينظر مثلا : قضايا صوتية في النحو العربي ، د . طارق عبد عون الجنابي (بحث)
[2]() ينظر مثلا : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د . الطيب البكوش .
[3]() ينظر : أبو زكريا الفراء : 444 ، الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري : 113، المدارس النحوية د. شوقي ضيف : 200

الحق أن هذا المصطلح من استعمال البصريين والكوفيين ، وسيبويه درسه تحت تسمية المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول([4])، ولم أجده يستعمل اصطلاح الفعل المبني للمجهول كما زعموا ، بل يعبر عنه بصيغة فُعِلَ ويُفْعَل وتصريفهما([5]) ، فمثلا قال : ((هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ))([6]) ، وهذا عائد إلى أن المصطلح النحوي في زمنه لم يكن قد اكتسب الاستقرار والنضج ، وعبر عنه المبرد بقوله : ((المفعول الذي لا يذكر فاعله))([7]) ، واستعمل اصطلاح (ما لم يسم فاعله) قائلا : ((فإن بنيت شيئا من هذه بناء ما لم يسم فاعله فإنك تجريها مجرى الثلاثة في القلب وتسلم صدرها))([8]) .كذلك استعمله ابن السراج قائلا : ((وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أُعْطِيَ زيد درهما))([9]) فضلا عن استعماله مصطلح الفعل المبني للمفعول([10]) ، فواضح أن هذا المصطلح يستعمله البصريون والكوفيون ، فهو ليس خاصا بالكوفيين([11]) ، بل من المصطلحات المشتركة في الاستعمال بينهم .

كيفية بناء الفعل للمجهول

أفعال العربية على نوعين : مبني للمعلوم ، وهو ما ذكر معه الفاعل ، ومبني للمجهول ، وهو ما لم يذكر معه الفاعل ، والأول هو الأصل ؛ لأن الآخر مأخوذ منه بتغيير يحدث في بنية الفعل وعلى الوجه الآتي :

1. **الفعل الماضي :**

وقاعدته عند بنائه للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر ، نحو : ضُرِبَ وعُلِمَ ودُحْرِجَ([12]) ، فإن كان الماضي مبدوءا بتاء المطاوعة أو أي تاء مزيدة ، ضم مع أوله التاء ، فنقول في (تَدَحْرَجَ وتَعَلَّمَ : تُدُحْرِجَ وتُعُلِّمَ)([13]) ، ولو لم يضم ما بعد التاء لالتبس في حال الوقف بصيغة المضارع المطاوع له نحو : تُكلِّمْ وتُجاهِلْ وتُدحْرِجْ .وإن كان مبدوءا بهمزة وصل اتبع الثالث الأول في الضم ، فنقول : أُسْتُخْرِجَ وأُنْطُلِقَ ، ولو اقتُصر فيه على ضم أوله وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمجهول بالأمر إذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو : ألا استخرِجْ . أما إذا كان ثاني الفعل الماضي ألفا زائدة نحو : دافع وقاتل ، فعند بنائه للمجهول تقلب هذه الألف واوا رعاية للضمة قبلها فتقول : دُوفِع ، وقُوتِل .

كذلك الأمر إن كانت الألف ثالثة زائدة ، نحو : تقارب وتباعد ، فعند بنائها للمجهول نقول : تُقُورِب وتُبُوعِد([14]) .وقد ذهب ابن السراج إلى أن الغرض من هذا البناء غرض دلالي ، وإنما كان لقصد المخالفة بين

---

[4]() ينظر : كتاب سيبويه : 1/42
[5]() ينظر : المصدر نفسه : 4/281-282-342
[6]() المصدر نفسه : 4/67
[7]() المقتضب : 4/50
[8]() المقتضب : 1/105، وينظر أيضا : 1/173
[9]() الأصول : 1/86، وينظر أيضا : 1/90-91
[10]() ينظر : الأصول : 1/86-87
[11]() ينظر : معاني القرآن للفراء : 1/102، 112، 3/21 ، مجالس ثعلب : 1/ 113، 208
[12]() ينظر : شرح المفصل : 7/70
[13]() ينظر : شرح الأشموني : 2/178
[14]() ينظر : الصرف : 122 ، المهذب في علم التصريف : 146

الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول ((لئلا يلتبس المفعول بالفاعل))[15] .أما الفعل الماضي الثلاثي الأجوف ، فالواوي نحو (قال) فيه ثلاث لغات :

الأولى : - وهي أعلاها[16] – أن نقول : قِيل ، والأصل فيها : قُوِل ، ثم أُعِلَّ حملا له على ما سمي فاعله ، أو قل : إن الكسرة ثقيلة مع الواو ؛ فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها ، فانظر كيف تغلبت حركة على حركة ، ثم قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصارت (قِيْلَ) فاستوى فيه ذوات الواو والياء .

والصرفيون العرب القدماء لم يفسروا لنا كيفية تحول الياء من احتكاكية إلى مدية ، والفرق بينهما كبير في المخرج والوظيفة وكأني بابن يعيش يحس بالفرق الصوتي فيقول : ((فصار اللفظ بها بكسرة خالصة وياء خالصة))[17] .

والثانية : أن تنطق القاف بين الضم والكسر حرصا على بيان الأصل ، أي لا نخلصها عند النطق بها إلى الكسر ولا الضم ، وهذا ما يسمى (الإشمام) وهو لا يظهر إلا باللفظ[18] . وقد أوضحه الأشموني قائلا : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر[19] .

والثالثة : أن تبقى الضمة حرصا على بناء الكلمة وتحذف الكسرة من الواو لثقلها فنقول : قُوْلَ[20] . فقد قرئ قوله تعالى : **{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ}(البقرة/11)** بإتمام الضم ، وقرئ بالكسر ، واختار مكي الكسر لأنه قال : والكسر أولاهما عندي ، محتجا لهذا الاختيار بقول أبي الطاهر : ((والكسر سنن العربية)) وقول أبي حاتم : ((وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر وعلى الألسنة أخف ، وفي قياس النحو أجود))[21] .

أما الأجوف اليائي ففيه ثلاثة أوجه أيضا :

الأول : بِيْعَ ، والأصل : بُيْعَ ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها .

والثاني : بإشمام الباء شيئا من الضم ، وعليه قراءة الكسائي[22] قوله تعالى : **{وَغِيضَ الْمَاء}(هود/ 44)** وقرأ غيره بإخلاص الكسر[23] .

والثالث : ضم الأول إشعارا بالأصل ومحافظة على البناء ، وحذف الكسر من الياء ، فتقع الياء ساكنة بعد ضم ، فتقلب واوا ، فنقول : بُوْعَ فيستوي ذوات الياء والواو ، ولا شك في أن الياء كانت احتكاكية فأصبحت واوا مدية ، وهم لم يوضحوا لنا هذا التحول .

وعند إسناد الأجوف المبني للمجهول إلى الضمير المتحرك حذفت عينه وكسرت فاؤه إذا كانت تضم عند بنائه للمعلوم ، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم ، فإن كانت فاؤه تكسر في البناء للمعلوم فإنها تضم في المبني للمجهول ، فنقول على الأول : سِقْتُ ، أي : ساقني فلان ؛ لأن المبني للمعلوم سُقْتُ ، وعلى الثاني نقول خُفْتُ

---

[15]() الأصول : 1/86
[16]() ينظر : شرح المفصل : 7/70
[17]() المصدر نفسه : 7/70
[18]() ينظر : المهذب : 147
[19]() ينظر : شرح الأشموني : 2/178
[20]() ينظر : شرح التصريح : 1/437
[21]() الكشف عن وجوه القراءات : 1/232 ،
[22]() ينظر : النشر : 2/208
[23]() ينظر : شرح المفصل : 7/70، وشرح ابن عقيل : 1/505

؛ أي أخافني فلان ، لأن المبني للمعلوم خِفْتُ([24]) .أما الفعل الثلاثي المضعف مثل مَدَّ ورَدَّ فيجوز عند بنائه للمجهول وجهان :

<u>الأول :</u> ضم الفاء وهو الأفصح ، **<u>والثاني</u>** كسرها ، وعلى الكسر قرئ([25]) : **{ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } (يوسف/65)** و **{وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ}(الأنعام / 28)** ، وقد جوز بعض النحويين الإشمام([26]) .

أما الماضي على وزن (افتعل وانفعل) معتل العين مثل : (اختار وانقاد) فيجوز فيها الضم ، فنقول : (اختور وانقود) ، ويجوز الكسر فنقول : (اختير وانقيد)، وجوزوا الإشمام فيه أيضا([27]) .أما إذا كان الفعل الماضي ناقصا فعند بنائه للمجهول تقلب ألفه ياء ؛ وذلك لانكسار ما قبلها ، سواء أكان الفعل واويا أم يائيا ، فنقول في (دعا) : (دُعِيَ) ، وفي (بنى) : (بُنِيَ) . ولكن ما الصلة بين الألف والياء ؟ وما نوع هذه الياء ؟ أهي مدي أم احتكاكية ؟ لم يقل عنها الصرفيون شيئا .

2. الفعل المضارع

يبنى الفعل المضارع للمجهول بضم أوله حملا له على أول الماضي ، وفتح ما قبل الآخر لتعتدل الضمة بالفتحة ؛ لأن المضارع أثقل من الماضي ، نحو : يُضْرَب ويُدَحْرَج ويُسْتَخْرَج ، إذا كان سالما ، أما الأجوف الواوي أو اليائي نحو : يقول ويبيع ، فعلى القاعدة السابقة ينبغي أن يكون الفعلان : يُقْوَل ويُبْيَع ، فالواو والياء متحركان وقبلهما حرف ساكن صحيح ، ثقلت الحركة عليهما ، فتنقل إلى الصحيح الساكن قبلهما فنقول فيهما : يُقَوْل ويُبَيْع ، والآن تحرك الواو والياء أصلا وانفتح ما قبلهما([28]) فقلبا ألفا ، أو قل : أسكن الواو والياء فقلبا ألفا رعاية للفتحة قبلهما ، فنقول فيهما : يُقَال ويُبَاع ، فإن كان المضارع ناقصا ، فعند بنائه للمجهول تتحول الواو أو الياء إلى ألف لانفتاح ما قبلهما ، فنقول في يدعو : يُدْعَى ، وفي يرمي : يُرْمَى .

ج. الأمر :

الغالب في الفعل المبني للمجهول أن يكون للغائب ، ولما كان الأمر مخاطبا فلا يبنى للمجهول ، وإذا أريد بناء الأمر للمجهول في سياق الكلام عمدنا إلى المضارع المبني للمجهول مقرونا بلام الأمر فنقول : لِيُقْرَأ الكتابُ .

هكذا قال علماء الصرف القدماء عن بناء الأفعال للمجهول ، وزادوا في تفصيل ذلك بأن قالوا : إنما وجب هذا التغيير لقصد المخالفة بينه وبين الفعل المبني للمعلوم بحسب تعبير ابن السراج المتقدم- ولئلا يلتبس المفعول بالفاعل – وتعبيره المخالفة ذو قيمة كبيرة عندنا ، وستنفعنا للانطلاق منها عند بحث هذا التغيير في ضوء الدراسة الصوتية الحديثة . وقالوا أيضا : إن التغيير إنما اختير للمبني للمجهول لأنه أقل استعمالا ، فهو خروج عن الأصل إلى الفرع ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل .وعمدوا إلى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي ؛ لأنه بناء ينفرد به ، فلا يشركه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال المبنية للمعلوم ، وقيل : ((إنما ضم أوله لأن

([24]) ينظر : شرح الأشموني : 2/183، الصرف : 122 ، المهذب : 149
([25]) ينظر في الآية الأولى : شرح الأشموني : 2/183، البحر المحيط : 5/323، وفي الثانية : شرح الأشموني : 2/183، البحر المحيط : 4/ 104
([26]) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/506، المهذب : 150
([27]) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/507
([28]) بعد نقل الحركة .

الضم علامة من علامات الفاعل ، فكان هذا الفعل دالا على فاعله ، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه))([29]) .

ويرى الرضي أن غرابة هذا البناء لتناسب غرابة هذا النوع من الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به وهو الفاعل([30]) .ثم جاءوا بتعليل صوتي يستدعي منا وقفة للتأمل عندما بحثوا سبب ضم أوله وكسر ما قبل الآخر ، لا العكس ، فقالوا : إن الأول أولى ؛ لأنه أخف عليهم ، لأن الخروج من الضم إلى الكسر أخف من الخروج من الكسر إلى الضم ، لأنه إذا بدئ بالأخف وثني بالأثقل كانت الكلفة أثقل من الابتداء بالأثقل ثم يؤتى بالأخف ، ألا ترى أنه لو فتح ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال ، فنحو : فُعِلَ أيسر وأخف من فِعُلَ .والذي يبدو لنا أن هذا الكلام ليس بمطرد ، ولا على إطلاقه ، لأن اطراده يعني أن لا نجد أبنية في اللغة فيها خروج من الخفيف إلى الثقيل ، وهذا الباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي قد جاء على صيغة (فَعُلَ) ، وفيها خروج من الأخف إلى الأثقل ، ومن ذلك الخروج من الفتح إلى الكسر في صيغة (فَعِلَ) ، لذلك فإن العلماء قد اجتهدوا كثيرا ليفسروا قراءة أبي السمال([31]) : **{وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحُبُكِ } (الذاريات/7)** إذ قربكسر الحاء .إن المتأمل لبناء الفعل للمجهول لواجد أن هذا العمل كله قائم على تغيير الحركات ، أما الحروف فهي ثابتة . أو قل بحسب تعبير الصوتيين : إن الأمر كله قائم على تغيير المصوتات ، أما الصوامت فهي ثابتة تحمل الدلالة وتستقل بها . فانظر إلى الفرق بين الفعلين (ضَرَبَ وضُرِب /ضَ-/رَ-/بَ-/ /ضُ-/رِ-/بَّ-/ .

وبين الفعلين : ضارَبَ ، ضُوْرِبَ : /ض-َ/ر-َ/ب-َ/ /ض-ُ/ُ/رِ-/ب-َ/ .

وأنت ترى أن الصوامت (ض ، ر، ب) ثابتة ، والمتغير المصوتات ، على أننا نذهب مع ما يراه الصوتيون المحدثون : أن المصوتات على نوعين : قصيرة ، وهي الفتحة والضمة والكسرة ، وطويلة وهي الألف والواو والياء المديات([32]) .

وعلى وفق هذا المنهج نستطيع أن ندرس هذا التغيير على الوجه الآتي :

1. الفعل الماضي :

فالثلاثي نحو (كَتَبَ) تغيرت فيه الفتحة الأولى ـ وهي قمة المقطع الثاني ـ إلى كسرة ، أي : /كَ-/تَ-/بَ-/ /كُ-/تِ-/بَ-/.

كذلك ما كان مبدوءا بتاء المطاوعة ، نحو تَدَحْرَجَ أصبحت تُدُحْرِجَ ، إذ تحولت الفتحة في المقطع الأول إلى ضمة ، وكذلك الفتحة في المقطع الثاني ، أي /تَ-/ /تُ-/ ، /دَ-ح/ /دُ-ح/، وكذلك الفتحة في المقطع ما قبل الأخير /رَ-/ أصبحت كسرة / رِ-/ ، والتغيير كله : /تَ-/دَ-ح/رَ-/جَ-/ /تُ-/دُ-ح/رِ-/جَ-/ .

---

[29]() شرح المفصل : 7/71
[30]() ينظر : شرح الرضي : 4/133
[31]() ينظر : شرح التصريح : 2/657-658
[32]() ينظر : الأصوات اللغوية : 39، دراسات في علم اللغة ، 126، فصول في فقه اللغة : 397، في البحث اللغوي عند العرب : 84، التشكيل الصوتي : 131

فإن كان الماضي مبدوءا بهمزة وصل نحو (استخرج) فعند بنائه للمجهول تتحول حركة المقطع الأول إلى ضمة أي : /ءِ-س/ /ءُ-س/ ، تماثلها حركة المقطع الثاني أي : /تَ-خ/ /تُ-خ/ ، أما حركة ما قبل الأخير فتتحول إلى كسرة ،

أي /رَ-/ /رِ-/ .

والتغيير كله : /ءِ-س/تَ-خ/رَ-/جَ-/ /ءُ-س/تُ-خ/رِ-/جَ-/ .

فالأمر كله كما هو واضح قائم على المخالفة بين المصوتات ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير الدلالة من الإسناد إلى الفاعل إلى ما ينوب عنه ، وهو ما أحسَّ به ابن السراج وعبر عنه بالمخالفة ، وهذا هو منطق اللغة يستخدمها أصحابها للتعبير عن أغراضهم ويتصرفون في الأبنية والاشتقاق سدا لحاجاتهم الدلالية ، ولا شك في أن هذا قد حدث منذ المراحل الأولى لاستعمال اللغة .وتتضح هذه المخالفة أو المغايرة بين المصوتات أكثر عندما يكون ثاني الماضي ألفا نحو : دافع ، فالألف فيه – وهي قمة المقطع الأول – تتحول إلى واو مدية ، أي :

/دَ-/ /دُ-ُ/ ، والفتحة التي هي قمة المقطع الثاني تتحول إلى كسرة ، أي :

/فَ-/ /فِ-/ .

والتغيير كله هو : /دَ-/فَ-/عَ-/ /دُ-ُ/ فِ-/عَ-/ ، فانظر إلى المخالفة في كيفية تحول الألف وهي أخف الحركات لأنها لا علاج لها على اللسان إلى واو مدية وهي أثقل الحركات لأن فيها إعمال عضلتين .

ومثل ذلك إذا كانت الألف ثالثة زائدة نحو تقارب ، إذ تتحول قمة المقطع الأول إلى ضمة : /تَ-/ /تُ-/ ، والألف إلى واو مدية : / قَ-/ /قُ-ُ/ .

وكذلك قمة المقطع ما قبل الأخير تتحول إلى كسرة : / رَ-/ /رِ-/ ،

والتغيير كله : /تَ-/قَ-/رَ-/بَ-/ /تُ-/قُ-ُ/ رِ-/بَ-/ .

أما الأجوف الواوي ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى ياء مدية : / قَ-/ / قِ-/ . أي : /قَ-/لَ-/ /قِ-/لَ-/ .

الثاني : نطق حركة المقطع الأول بين الضم والكسر ، وهذا لا يظهر إلا في اللفظ ((ولا يظهر في الخط))([33]) ، وهذه الحركة وصفها الدكتور إبراهيم أنيس بأنها ياء المد الممالة نحو الضم([34]) ، وهذا النطق كثير في قيس وأكثر في بني أسد([35]) .

الثالث : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى واو مدية : /قَ-/ /قُ-ُ/ ، أي : /قَ-/لَ-/ /قُ-ُ/لِ-/ وهذا النطق يعزى إلى بني فقعس وبني دبير وبعض بني تميم وبني ضبة وحكيت عن هذيل .

أما الأجوف اليائي ففيه ثلاثة أوجه أيضا ، الأول : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى ياء مدية : / بَ-/ /بِ-/ ، أي : /بَ-/عَ-/ /بِ-/عَ-/ .

---

[33]() شرح ابن عقيل : 2/505
[34]() ينظر : الأصوات اللغوية : 40
[35]() ينظر : شرح التصريح : 1/ 437

الثاني : نطق حركة المقطع الأول بالإشمام ، وهو لا يظهر إلا باللفظ كما تقدم .

الثالث : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى واو مدية ، ففي باع نقول : بوع ، أي : /ب-ًَ/ /ب-ُُ/ ، والفعل /بً-/عَ-/ /ب-ُُ/عَ-/ .

وعند إسناد الأجوف إلى الضمير المتحرك تتحول حركة المقطع الأول في المبني للمعلوم إلى كسرة في المبني للمجهول لغرض دلالي هو الفرق بين الفعلين ، فنقول : سِقْتُ في سُقْتُ ، أي /سُ-قْ/تُ-/ /س-ِ ق/تُ-/ ، وهذا من باب المغايرة أيضا .وعلى العكس من هذا تتحول قمة المقطع الأول في المبني للمعلوم إلى ضمة عند بنائه للمجهول للغرض نفسه ، فنقول : خُفْتُ في خِفْتُ ، أي /خ-ِف/تُ-/ /خ-ُ ف/ت-ُ/ .أما الماضي المضعف فيجوز فيه الوجهان ، الأول تحويل قمة المقطع الأول إلى ضمة وهو الأفصح ، فنقول في رد : رُدّ أي /رَ-د/دَ-/ /رُ-د/دَ-/ .

الثاني : تحويلها إلى كسرة أي ردّ : /رَ-د/دَ-/ /رِ-د/دَ-/ .

وفي الفعلين (اختار وانقاد) وجهان أيضا : الأول : تحويل الألف إلى واو مدية ، فنقول : اختور ، أي /ءِ-خ/تً-/رَ-/ /ءُ-خ/ت-ُُ/ رَ-/ .

انقاد : انقود : /ءِ-ن/قً-/دَ-/ /ءُ-ن/ق-ُُ/دَ-/ .

الثاني : تحويل الألف إلى ياء مدية ، أي

اختار اختير : /ءِ-خ/تً-/رَ-/ /ءُ-خ/تٍ-/رَ-/ .

انقاد انقيد : /ءِ-ن/قً-/دَ-/ /ءُ-ن/قٍ/د-َ/ .

أما الماضي الناقص ، وهو منته بفتحة طويلة (الألف) فعند بنائه للمجهول يضم أوله وينشطر[36] الألف إلى مكونيه (الكسرة والياء الاحتكاكية) ، أي :

دعا : /دَ-/عً- / /د-ُ/ع-ِ/ي-َ/ .

بنى : /ب-َ/نً- / /ب-ُ/ن-ِ/ي-َ/

وبذلك نفسر الصلة بين الياء والألف ، ونوع هذه الياء وهي احتكاكية من غير شك ، كما تبدو ظاهرة المغايرة في أجلى صورها هنا ، عندما تغيرت المصوتات من فتحة إلى ضمة ، بل ظهرت فيها المصوتات بأنواعها الثلاثة (الضمة والكسرة والفتحة) .

2. الفعل المضارع :

وقانون \مغايرة المصوتات أيضا يطبق على الفعل المضارع عند بنائه للمجهول ، فالفعل (يَضْرِب) عند بنائه للمجهول نقول : فيه : يُضْرَبُ ، أي :

/يَ-ض/رِ-/بُ-/ /يُ-ض/رَ-/بُ-/ .

---

[36]() الانشطار : هي الحالة التي يتحول فيها المصوت الطويل إلى مصوت قصير ونصف مصوت من جنسه . ينظر : أبحاث في أصوات العربية : 8

والتخالف واضح بين الماضي والمضارع ، فحركة المقطع ما قبل الآخر في الماضي المبني للمجهول كسرة ، ولكنها فتحة في المضارع المبني للمجهول .أما المضارع الأجوف الواوي أو اليائي فعند بنائه للمجهول تتحول قمة المقطع الأول من الفتح إلى الضم ، وقمة المقطع ما قبل الآخر تتحول أيضا من واو مدية إلى ألف ، ففي الفعل يقول : يُقَال : /يَ-/ق-ُ/ل-ُ/ /يُ-/قَ-/لُ-/، ومثله الفعل يبيع : يُبَاعُ :

/يَ-/بِ-/عُ-/ /يُ-/بَ-/عُ-/ .وعن طريق التخالف أيضا نستطيع أن نفسر تحول الواو أو الياء المديتين إلى ألف في المضارع الناقص في نحو : يدعو ويرمي ، أي :

يدعو : /يَ- د/ع -ُُ/ /يُ-د/عَ-/

ـُ ـً

يرمي : /يَ-ر/مِ-/ /يـُر/مَ-/ .

ـُ ـً

فالتخالف أو المغايرة في غاية الوضوح بين المصوتات ، فالفتحة تحولت إلى ضمة ، والواو المدية إلى ألف ، أي :

فتحة ضمة

واو مدية ألف ، وكذلك فتحة ضمة

ياء مدية ألف

وأنت ترى معي مما تقدم أن الصوامت ثابتة ، وهي التي تحمل المعنى الأصلي (الدلالة) الذي تدل عليه مجتمعة ، أما التغيير فحادث في المصوتات ، إذ هي التي تشخص المعنى وتبرزه في حال معينة ، وهي التي تستقل بتوجيه الدلالة حيث يريد المتكلم ، فهي التي حولت دلالة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، وقد سمى د . فليش هذا التغيير : التحول الداخلي أو نظام تعاقب المصوتات([37]) .وسماه غيره قانون المغايرة([38]) . وقد كان الخليل على درجة كبيرة من السداد عندما قال : ((إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))([39]) ، ومن دون شك فإن تفسير بعض الباحثين لذلك قاصر عندما قال : ((ومعنى (زوائد) الإشارة إلى كونها رموزا إضافية تلحق الكلم))([40]) بيد أن الرضي قد أوضحها غاية الإيضاح بقوله : ((هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها – أعني الحركات – فتنتظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتسق))([41]) . وبهذا التفسير – على ما أظن – نبتعد عن مشكل تغلب حركة على أخرى ، كتغلب الكسرة على الضمة في نحو (قُولَ) ثم (قيل) ، ولا سيما أن الصرفيين قد أكدوا ذلك من خلال أصولهم التي تقول : إن تغيير الحركة أقلّ من تغيير الحرف ، واستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك

([37]) ينظر : العربية الفصحى : 56
([38]) ينظر : في الأصوات اللغوية : 251
([39]) كتاب سيبويه : 4/241
([40]) في البحث الصوتي عند العرب : 50
([41]) شرح الشافية : 1/11

، الأمر الذي دعاهم إلى أن يجتهدوا في التأويل : بين من يغلب حركة على حركة ، ومن يحذف الحركة ثم ينقل إلى مكانها ، ومنهم من يقلب الحركة ، فضلا عن أن الواو في (قُولَ)و(قِوْلَ) احتكاكية ثم تحولت إلى ياء مدية ، وهذه حركة طويلة في الدراسة الصوتية الحديثة ، كذلك الواو في (قُولِ)التي أصبحت (قُوْلَ) ، والياء في (بُيْعَ) التي أصبحت (بوع) ، كيف تحولت من احتكاكية تقع قاعدة في المقطع ويمكن أن تتبعها حركة إلى واو مدية (مصوت طويل) .

الخلاصة :

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول ما يأتي :

1. لا صحة لما نقله الباحثون أن اصطلاح (ما لم يسم فاعله) اصطلاح كوفي ، وهو عند البصريين اصطلاح البناء للمفعول أو المبني للمجهول ، إذ استعمله الفريقان على حد سواء .
2. إن فكرة البناء للمجهول برمتها إنما تقوم على نظام تغيير الصوائت داخل المقاطع الصوتية ، أما الصوامت فهي الثابتة .
3. تحمل الصوامت الدلالة المركزية العامة ، أما الصوائت فهي توجه هذه الدلالة .
4. إن الكثير من هذا التغيير إنما يقوم على نظام المغايرة بين الصوائت وتخالفها كأن يكون انتقالا من خفيف إلى ضده الثقيل مثلا .
5. فسرنا الصلة بين هذه الأصوات كالياء والواو والألف ، فضلا عن نوعية الواو والياء اللتين سكت عنهما الصرفيون القدماء .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

1. أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1999م .

2. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د . أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية ، نشر الرسائل الجامعية ، القاهرة ، 1384هـ - 1964م .

3. الأصوات اللغوية ، د . إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1971م .

4. الأصول في النحو ، لابن السراج (ت 316 هـ) بتحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1393هـ - 1973م .

5. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (745هـ) ، مطبعة السعادة بمصر ، 1328هـ ، طبعت بالأفسيت ، بيروت ، نشر مطابع النصر الحديثة في الرياض .

6. التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، فونولوجيا العربية ، د . سلمان حسن العاني ، ترجمة ياسر الملاح ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الميلاد ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1403هـ - 1983م .

7. الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ، عبد الرسول سلمان إبراهيم ، رسالة ماجستير ، مطبوعة بالآلة الكاتبة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 1986م .

8. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني (ت929هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1939م.

9. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1412هـ - 2000م .

10. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي(ت686هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الأولى ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، 1939م.

11. شرح المفصل لابن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية .

12. الصرف ، د . حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1991م .

13. العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، د . هنري فليش ، تعريب د . عبد الصبور شاهين ، الطبعة الثانية ، دار المشرق ، بيروت ، 1983م .

14. في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، د . غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، 1984م .

15. في البحث الصوتي عند العرب ، د . خليل إبراهيم العطية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1983م .

16. قضايا صوتية في النحو العربي ، د . طارق عبد عون الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (38) ، سنة (1987م) .

17. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، 1402هـ - 1982م .

18. المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، 1976م.

19. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1403هـ - 1983م .

20. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

21. المنهج الصوتي للبنية العربية ، د . عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، 1400هـ - 1980م .

22. المهذب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش ، د . صلاح مهدي الفرطوسي ، د . عبد الجليل عبيد ، مطبعة التعليم العالي ، الموص